وقال ان الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام سيكون مخوّلاً بالتحدث عن كل الاراضي الفلسطينية المحتلة (**الحياة**، ١٩٩١/٨/٧)؛ وانه لا فرق بين الوضع القانوني للقدس الشرقية وباقي الاراضي التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فجميعها أراض عربية محتلة و«القدس الشرقية جزء من الضفة [الفلسطينية] المحتلة. [و] يجب ان نتفاوض بشأن مصير كل الاراضي المحتلة، شبراً شبراً. والقدس وبيت لحم ورام الله ونابلس، جميعها، في تصنيف واحد: اراض محتلة» (**القدس العربي**، ٣ ـ ١٩٩١/٨/٤). ويعتبر فريج بطروحاته هذه الوحيد الذي تجاوز النصوص المتداولة بشأن تمثيل القدس، ولم تصدر تعليقات على ما صرّح به في واشنطن.

على الرغم من قول الفلسطينيين لبيكر «نعم» لحضور مؤتمر السلام؛ فان الشروط التي ارتبطت بالـ «نعم» هذه لا تعطي أية فرصة للجزم بامكانية حضورهم المؤتمر مستقبلاً، قبل تأكدهم من تحقيق بعض المطالب التي تقدّموا بها من الادارة الاميركية. ومع ذلك يظل الانطباع السائد مرجّحاً الحضور. وقد ازداد هذا الميل في الفترة التي تلت جولة بيكر السادسة، وفي أعقاب الجولات القصيرة التي قام بها عدد من الشخصيات الفلسطينية الى كل من فرنسا والسويد وبريطانيا وتونس، ولقائهم، مطوّلاً، مع فريق من الرسميين الاميركيين (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٠٦، ١٩٩١/٨/١٦، ص ٩).

من جانبه، بعث وزير الخارجية الاميركية، بيكر، فريقاً مفاوضاً للاجتماع مع الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، بهدف اعداد «المذكرات» التي طلبها كل منهما قبل بدء المفاوضات. وضمّ الفريق كلاً من دان كيرتزر وآرون ميلر، وهما من الخارجية الاميركية، وإدموند هول من مجلس الامن القومي. وقد التقوا د. حنان عشراوي وفيصل الحسيني في رام الله، في التاسع من آب (اغسطس) ١٩٩١. ولم تصدر عن الجانب الفلسطيني تصريحات حول ما دار في اللقاء، باستثناء القول انه كان مجرّد بداية. وتوقّعت الاوساط الفلسطينية عقد لقاءات أخرى مع الفريق الاميركي قبل التوصّل الى اتفاقية خطّية بين الجانبين، الاميركي والفلسطيني؛ فيما صرّح الحسيني بأن مفاتيح موضوعات عدّة ينبغي ادراجها قبل ان يتّخذ الفلسطينيون قرارهم النهائي بشأن حضور مؤتمر السلام (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون